

الخطوط الحديدية تعترم نقل ٥٠ مليون طن من البضائع سنوياً

الفارس: نعمل على ربط المطارات مع شبكة السكك الحديدية

محمود الصالح

أكد مدير عام المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية نجيب الفارس له الوطن، وضع المؤسسة خطة مرحلية لنقل ٥٠ مليون طن من البضائع سنوياً عبر شبكة السكك الحديدية. وبين الفارس أن ذلك يندرج في إطار الخطة الشاملة لمختلف وزارات الدولة في إطار الرؤية المستقبلية التي وضعتها المؤسسة في إعادة تفعيل دور النقل السككي لأنه من أهم وسائل النقل التي تساهم في مشروع إعادة الإعمار، ويتم الآن التخطيط لإنشاء خط حديدي جديد من البصيرة إلى التنف من محطة البصيرة على محور ميهن- الشرقية بطول ١٥٦ كم لاستكمال محور النقل الدولي عبر العراق إلى إيران والخليج، واستكمال تنفيذ خط حديد دير الزور- البوكمال- الحدود العراقية بطول ١٤٣ كم وتنفيذ خط حديد دمشق- درعا- الحدود الأردنية بطول ١٠٧ كم.

وأوضح الفارس أن المؤسسة تخطط لإعادة تأهيل وتطوير الوصلات السككية من المسلمية إلى الراعي ومن نصيبين إلى القامشلي- البعريجة- الحدود العراقية وتنفيذ وصلة الخط الحديدي العكاري- العبودية بطول ٥ كم. مبيّناً أنه وبعد تحرير أغلب المناطق من قبل الجيش العربي السوري تجري الاستعدادات لإجراء الصيانة والإصلاحات الضرورية للحاوير التي يتم تحريرها بشكل مباشر وتشغيل القطارات عليها وكذلك إعادة تأهيل مراكز الإصلاح الضرورية وتأمين العدد والأدوات والتجهيزات اللازمة لمحطة حمص ٢ وتأمين مجموعات ديزل للقطارات الروسية، والقطع التبديلية للأدوات المحركة والمتحركة العاملة على محور الشرقية- حمص- طرطوس- اللاذقية وشراء ١٥ قاطرة مع القطع التبديلية اللازمة لها وكذلك مولدات وأجهزة اتصالات وترميم الشبكة الكهربائية وربط مطارات دمشق وحلب واللاذقية بشبكة الخطوط الحديدية. لافتاً إلى أنه سيتم الربط بالنسبة لمطار دمشق الدولي بتقريفة خط حديدي بطول ٧,٥ كم من محطة التركمانية، ومطار حلب من خط حلب- جبرين بطول ٣ كم، ومطار اللاذقية من محطة جبلة بطول ٤ كم، والعمل على استكمال وصل المدن الصناعية بالخط الحديدي في كل من الشيخ نجار وحسياء وعدرا والسبينة، إضافة إلى المشاريع الأخرى التي تستعد المؤسسة لإنجازها في مختلف مجالات السكك الحديدية.



٢٨٠٠ محام في ريف دمشق منهم ٤٠٠ في دوما برهان له «الوطن»: لجان من المحامين لمساعدة أهالي الغوطة في إجراءاتهم القانونية

الغربي له «الوطن»: ٥٠٠ طن مساعدات غذائية ومخبر متنقل وتشغيل ٥ أفران خاصة في دوما

علي محمود سليمان

التخذة لاستمرار تأمين احتياجات أهالي الغوطة الشرقية من مختلف المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية والخبز والمنظفات ما يضمن عودة عجلة الحياة المعيشية للدوران بالسرعة الممكنة. وطلب الغربي خلال الاجتماع مع المؤسسة السورية للتجارة وجوب الإسراع بتجهيز ٤ صالات أو منافذ بيع في مناطق عربين وعين ترما وكفر بطنا وسقيا إلى جانب الصالنتين اللتين تم تجهيزهما في مدينة حرسنا لتلبية كل مستلزمات الأهالي من مواد غذائية واستهلاكية أساسية وخضار وفواكه. ودعا الشركة العامة للمخابز إلى المباشرة بتجهيز وتأهيل ٤ أفران في حرسنا وعين ترما وكفر بطنا وعربين إضافة إلى تجهيز مخازن الملححة الخمسة والتي تبلغ الطاقة الإنتاجية لكل مخبز بحدود ١٢ طناً ما يؤمن تلبية حاجة سكان تلك المناطق من مادة الخبز التمويني ببسر وسهولة. وأكد المجتمعون أنه يجري العمل على تنفيذ توجيهات الحكومة بتوفير مختلف السلع والمواد الغذائية لتنشيط عجلة الحياة الاقتصادية في تلك المناطق ما يضمن عودة الأهالي إلى منازلهم وأحيائهم.

بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن الوزارة جهزت الخطة الإسعافية لمدينة دوما في الغوطة الشرقية بالتوازي مع اتفاق التسوية الذي تم وقضى بخروج المسلحين منها وعودة مؤسسات الدولة إليها. وفي تصريحه له «الوطن» أوضح الغربي أنه تم تخصيص ٥٠٠ طن من المساعدات الغذائية كدفعة أولية سوف ترسل لأهالي مدينة دوما وستتبعها كميات أخرى بحسب الحاجة اليومية، إضافة إلى تجهيز مخبز متنقل سيتم إرساله لتأمين مادة الخبز للأهالي مع تأمين مادة الدقيق التمويني لخمسة مخازن مشيراً إلى أن الوزارة ستبدأ فور دخولها إلى دوما بحصر الأضرار في المؤسسات والأفران التابعة لها للبدء بعمليات الصيانة وإعادة التأهيل من الأضرار في أن الأضرار في البناء ليست كبيرة في أغلب مدينة دوما. وكان الغربي عقد اجتماعاً يوم أمس مع عدد من مديري الشركات والمؤسسات والمديريات التابعة للوزارة لبحث الإجراءات

محمد منار حميجو

أعلن نقيب محامي فرع ريف دمشق أسامة برهان عن تشكيل لجان من المحامين من القنيطرة أسس لمساعدة أهالي الغوطة في إجراءاتهم القانونية، موضحاً أنهم سيتعاونون في الفرق الحزبية في دوما الأولى والثانية وبعض مناطق الغوطة لاستقبال المواطنين. وفي تصريح خاص له «الوطن»، أكد برهان أنه تم تعميم الكتاب إلى المحامين وحالياً هناك ١٦ محامياً مستعدين للقيام بهذه المهمة، مشيراً إلى أن الباب مفتوح للمحامين الآخرين للتطوع في هذا المجال لمساعدة المواطنين. ولقد برهان إلى أن عمل المحامين من الممكن أن يتم التوسع به في مراكز الإيواء حيث تسمح الفرصة بذلك، مؤكداً أن المساعدة ستشمل كل الإجراءات القانونية وخصوصاً أن هناك حالات زواج تمت في تلك المناطق ونجم عنها ولادات غير مبنية في المحكمة، إضافة إلى الأمور القانونية الأخرى. وفيما يتعلق بوضع المحامين في تلك المناطق أكد برهان أنه لم يراجع أي محام



من المحامين المشغوب قيديهم النقابية لإعادة قيده من تلك المنطقة، مرجعاً السبب إلى أن الكثير منهم مازال موجوداً في مراكز الإيواء ولم يخرج منها بعد، إضافة إلى هجرة عدد لا بأس به من المحامين. وأكد برهان أن باب النقابة مفتوح لعودة المحامين المهجرين ما عدا الذين لطحمت أيديهم بالدماء باعتبار أن هؤلاء تم شطيمهم من النقابة ولهم وضع آخر، مضيفاً في حين

دوما التي تشكل النقل الأساسي للمحامين، لافتاً إلى أنه حالياً لا يمكن إعطاء رقم عن عدد المحامين الذين جمدت قيودهم في النقابة باعتبار أن هناك عدداً لا بأس به غادر البلاد. وأكد برهان أن عدداً كبيراً من المحامين دمّرت بيوتهم ومكاتبهم في تلك المنطقة، موضحاً أن تعويضهم من مسؤولية الدولة والمحافظة وأن النقابة تسعى جاهدة لتسهيل عمل المحامين. وأشار برهان إلى أن محاكم الغوطة لم تتوقف، فكانت تعمل من مدينة الكفرين إلا أن عودة هذه المناطق للمحاكم سيؤدي من واردات النقابة، وهذا ما تم لحظه حينما عادت محاكم داريا ومقرها في العضمية، والزبدان وعين الفيجة ويردى ما يحسن معيشة المحامين. ورأى برهان أن أوضاع المحامين بدأت تتحسن وخصوصاً في أوسع الكفرين من المناطق إلى السولة كما حدث حالياً في الغوطة الشرقية ما يساعد في ذلك على عودة المحامين وممارسة أعمالهم مع عودة المحاكم إلى تلك المناطق.

اتهامات لدائرة آثار ومجلس مدينة السويداء بمنح تراخيص غير نظامية

السويداء- عبيد صيموعة

أثار قرار دائرة آثار السويداء بالتنسيق مع مجلس المدينة بناء على مطالب أصحاب العقارات، وتم إعطاء موافقات لإعادة تأهيل وترميم العقارات القديمة وهدم القديم منها وإزالته وإعادة بناؤه بالحجر البازلت المحلى بأسلوب قني وإشائي يضمن انسجام المباني الحديثة مع النسيج العمراني التراثي المنتشر في المدينة الكثير من البلبلة والجدل لدى المهتمين بالآثار، وخلق الكثير من الإشكاليات لأصحاب بعض العقارات التي لا يمكن استئجارها وإعادة تأهيلها، فضلاً عن اتهام آثار السويداء ومجلس مدينتها بالتعدي على الآثار وإعطاء تراخيص غير نظامية ما أدى إلى المطالبة بتشكيل لجان من المحافظة لمتابعة تلك الأعمال ومعرفة الحقيقي منها والمتجاوز عليها من قبل أصحابها. وأكد مدير دائرة المباني في دائرة آثار السويداء وليد أبو رايد أن كل الأعمال التي جرى تنفيذها ضمن المنطقة كانت حسب الأصول والقوانين، مبيّناً أنه جرى توثيق جميع الأجزاء المعمارية الأثرية ضمن آثار تلك العقارات عن طريق فرق فنية مختصة وبشكل علمي فني دقيق استناداً للأنظمة والقوانين النافذة لقانون الآثار، كما تم تشكيل عدد من اللجان من محافظة السويداء لمتابعة آلية منح التراخيص في مدينة السويداء علماً أن تلك اللجان غير مختصة في الآثار. إلا أنه لا بد هنا من الإشارة أنه وبناء على تشكيل تلك اللجان من قبل المحافظة وخاصة اللجنة التي جرى تشكيلها بمهمة الكشف على العقارات الأثرية الواقعة بجانب دوار المشقة وبين صفحتها الأثرية وكيفية منح رخص البناء فيها بالتنسيق مع مجلس مدينة السويداء ودائرة الآثار وجاء كتاب المديرية العامة للآثار والمتاحف ليؤكد حصر تشريعات المنح وغيرها بالسلطات الأثرية وحدها وهي وحدها من يقرر الأخطاء والمباني التاريخية والمواقع الأثرية وما يجب تسجيله من آثار وذلك وفق قانون الآثار وأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٢٢ الصادر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٣ وتعديلاته وبالتالي فإن قرار تشكيل اللجنة المذكورة من الصفة الأثرية لجهة لا تملك هذه الصلاحية استناداً لأحكام القانون حيث طالب المديرية العامة للآثار بالتوجيه لمن يلزم لإلغاء قرار اللجنة المشكلة أعلاه مؤكدة ترحيبها بكل تعاون يساهم بخدمة تراثنا الأثري والنهوض به واستثماره وتقديمه بما يليق بمكانته الوطنية والعالمية. بدوره رئيس مجلس مدينة السويداء وإائل جربوع أكد أن أي ملك عقار يقع عقاره ضمن المدينة القديمة تتم مخاطبة دائرة الآثار السويداء من أجل إبداء الرأي بمنح التراخيص اللازم وتحديد الشروط المفروضة على طالب الترخيص وذلك لمتابعة منح التراخيص من قبل المجلس والدائرة بدورها تقوم بدراسة وضع العقار بناء على قرار تسجيل المدينة القديمة وشروط الترخيص وعند الانتهاء من هذه الإجراءات تقوم الدائرة بموافقة المجلس بكافة الشروط الواجب اتباعها ويتم منح الترخيص بناء على موافقة الآثار وشروطها وبناء عليه يتم منح أدوات الصرف وإشراف مراقب الآثار مضيفاً إلى وجود بعض الأضرار من قبل بعض الأشخاص ممن لم يحصلوا على تراخيص نظامية ولا علاقة لدائرة الآثار أو مجلس المدينة فيها علماً أنه جرى تنظيم ضوابط بحقهم من قبل مجلس مدينة السويداء ودائرة الآثار وإحالة الموضوع إلى القضاء المختص.

الآليات الحكومية في القنيطرة... «ذكية»



القنيطرة- الوطن

أطلقت محروقات دمشق أمس (الاثنين) خدمة البطاقات الذكية للآليات الحكومية بالقنيطرة وذلك بعد اتخاذ كافة الإجراءات الفنية وإتمام عملية ربط محطة محروقات مع المؤسسة. وأكد مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم اسعد خلال اجتماع لجنة المحروقات الفرعية البدء بالتحضير للمرحلة الثانية والمتملة بتفعيل البطاقة الذكية لمعاملات بالقنيطرة بعد توقيع مذكرة تفاهم بين محافظة القنيطرة ومؤسسة محروقات، مطالباً بالمعنيين بالقنيطرة بضرورة توجيه جميع المديريات لتفعيل البطاقة الذكية بالنسبة للآليات العاملة على البنزين والمازوت، إضافة إلى البحث عن محطة محروقات خاصة لتركيب نظام وبرنامج البطاقة الذكية من أجل تخفيف الأزدحام على محطة سادكوب أو في حال حدوث أي عطل طارئ فيها. وأشار نائب محافظ القنيطرة محمد خنيس إلى انخفاض الطلب على مادة المحروقات بالمحافظة وفي تجمعات النازحين بريف دمشق إذ كان المطلوب خلال آذار الماضي ٧٨ طناً على أرض المحافظة مادة المازوت تم تنفيذ ٤٤ أي ما نسبته ٤٠ بالمئة من المطلوب، على حين تم تنفيذ ١٦ طلب بنزين وكان المطلوب ٢٦، منوهاً إلى أن معظم الوحدات الإدارية لم تسجل على مادة مازوت التدفئة في إشارة إلى عدم رغبة الأهالي بشراء المادة، ولاقفاً إلى ضرورة تركيب مضخات إضافية في محطة سادكوب لتخديم أبناء المحافظة بعد دراسة الحالة الفنية من قبل فرع محروقات دمشق. وأشار مدير فرع الغاز بدمشق ورفيقها منصور طه إلى صدور قرار تم العمل به اعتباراً من أول نيسان الحالي لاستبدال الاسطوانات الصناعية الحليبية (المستخدمة في المطاعم والمحال التجارية) بأخرى جديدة ودفع فرق ٤٠٠٠ ليرة، إضافة إلى صيانة واستبدال كافة الاسطوانات المنزلية التي فيها عيوب فنية ومجاناً للمواطنين، مبيّناً أن إنتاج وحدة تعبئة الغاز بالقنيطرة يومياً نحو ٢٠ ألف أسطوانة. من جهته لفت مدير التجارة الداخلية على زيتون إلى أن عدد الطلبات من مادة المازوت أرض القنيطرة خلال نيسان الجاري ٥٢ طلباً وبمعدل طلبين يومياً منها نصف طلب لمحطة سادكوب ونصف طلب للتدفئة أي ما يعادل ١١ ألف لتر من المازوت، أما البنزين فعدد الطلبات ٢٦، على حين أن حاجة تجمعات النازحين من مادة المازوت ٣٩ طلباً وبمعدل واحد ونصف طلبه يومياً، علماً أنه لا يوجد محطات أو مراكز لبيع مادة البنزين في تجمعات النازحين. وطلب مدير زراعة القنيطرة شامل جمعة بتأمين مادة المازوت للجمعيات الفلاحية لزوم الأعمال الزراعية حيث الكميات المطلوبة خلال نيسان الحالي ١٦٨ ألف لتر منها ٦٥ ألف لتر للمداحن العاملة وعددها ١٣ مدجنته وقيام الفلاحين بزراعة الحمص الشتوي المتأخر.

لا موعد دقيقاً لعودة الجامعات الخاصة إلى مقراتها الأم

ميلة له «الوطن»: جميع من أوقفوا من الجامعات الخاصة إلى خارج القطر لم يعودوا

هادي بك الشريف

كشف معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة بطرس ميلة له الوطن، عن ٩ جامعات خاصة مازالت بمقراتها الدائمة ومحققة لشروط القواعد العامة، و١٥/ جامعة وفتحاً تمارس أعمالها في مقرات مؤقتة ريثما تعود إلى مقراتها الدائمة، مبيّناً أن جميع ما تم التوصل للاعتماد للمقرات المؤقتة المعتمدة من مجلس التعليم العالي. وبين ميلة أن موضوع عودة الجامعات الخاصة إلى مقراتها الدائمة قيد الدراسة بشكل متأن، مع بحث مدى إمكانية عودة الجامعات إلى هذه المقرات، وجاهزية المقرات الدائمة من عمدها، ومدى الأمان، تاهيك عن معالجة وضع المقرات المؤقتة في مدينة دمشق، والبدائل المتاحة في حال تعذر عودتها إلى مقراتها الدائمة، موضحاً أنه لغاية تاريخه لم يصدر أي قرار، كما أنه لا فترة زمنية محددة لعودة هذه الجامعات. ولفت ميلة إلى العمل على رفع تصنيف جامعاتنا الخاصة، معتبراً أن التصنيف يتم في كثير من الأحيان وفقاً لأحد المواقع، ولا يكون مبنياً على أساس علمي، علماً أنه يتم رفع التصنيف من خلال عدد الأبحاث المنشورة وعدد الطلاب والتخصصات والمخابر، مضيفاً: كلما كانت الأبحاث كافية تحسن التصنيف، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد الأبحاث والدخول إلى الموقع، وأوضح معاون الوزير أنه يتم العمل أيضاً على تأهيل معيدين للجامعات الخاصة، مبيّناً أن جميع المعيدين من الجامعات الخاصة ممن تم إيفادهم قبل الأزمة سنوياً لم يعودوا إلى القطر، ما أدى إلى توقف الإيفاد، الأمر الذي أحدث فجوة في هذا المجال، كاشفاً العمل على دراسة للإيفاد الداخلي من الجامعات الخاصة إلى الجامعات الحكومية، وذلك من أجل تكوين هيئة تدريسية خاصة من الجامعات. وأشار ميلة إلى أن وزير التعليم العالي بحث مطولا واقع التعليم الخاص خلال اجتماع له مع رؤساء الجامعات الخاصة، ناقش مسالة الأقساط ورسوم الساعات وموضوع رفع المعدلات ومتوسط الرواتب وتعويضات المتفرغين كلياً إضافة إلى حركة الجامعات، مبيّناً أن جميع ما تم التوصل إليه من توصيات سدرس في مجلس التعليم العالي لتقديم رؤية شاملة حول تطويرها، ويدرس كل بند على حدة. وأشار معاون وزير التعليم العالي إلى أن الوزارة أطلقت على موقعها الالكتروني صفحة خاصة بالبرنامج التدريسي في جميع الجامعات الخاصة السورية، لافتاً إلى أنه بموجب هذه الخطة يمكن الاطلاع على مختلف التفاصيل الخاصة بدراسته وحضور المقرات. وفي سياق متصل، قام مكتب التعليم الخاص المركزي في الاتحاد الوطني لطلبة سورية بإنشاء نموذج يستطيع الطالب من خلاله تسجيل شكاوى في حال وجود اختلاف بين الجداول الموجودة على موقع وزارة التعليم العالي وما يتم تطبيقه على أرض الواقع وخاصة من حيث عدم تطابق أسماء المدرسين، كما يمكن للطلاب تسجيل هذه الشكاوى مباشرة عن طريق مراجعة مكتب التعليم الخاص المركزي في المكتب التنفيذي للاتحاد أو مراجعة فروع الاتحاد في الجامعات الخاصة، علماً أن مكتب التعليم الخاص المركزي سيقوم بمتابعة جميع هذه الشكاوى مع وزارة التعليم العالي من خلال فروع الاتحاد في الجامعات الخاصة.